

السيدة الأستاذة/ هبة الله الصيرفي
نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى الإتفاق النهائي بين الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني (إحدى الشركات التابعة) مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والمعتمد من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٢/٢٠١٥، والخاص بحسم الخلاف حول تفسير آلية تطبيق وتنفيذ نسبة ٧% من أجمالي مسطح المباني للحصة العينية المستحقة للهيئة عن قيمة ارض مشروع مدينتي على ألا يقل المقابل العيني عن ٩,٩٧٩ مليار جنية وفقاً للعقد المبرم مع الهيئة عام ٢٠١٠ (بدون تعديل أى شروط على العقد)، لتصبح ٣,١٩٥ مليون متر مربع مباني كاملة التشطيب جارى تسليمها على مدار عمر تنفيذ المشروع طبقاً لعقد عام ٢٠١٠. والذي تم فيه أيضاً الإتفاق على سداد علاوة خاصة نتيجة للميزة الإضافية التي حصلت عليها المجموعة نتيجة زيادة نسبة الخدمات الاقليمية مع الاحتفاظ بنفس نسب مكونات باقى المشروع الأخرى المعتمدة، وذلك بقيمة ١,١٢٢ مليار جنية تسدد على ١٠ سنوات. ونظراً لأرتفاع سعر الفائدة المطبق فى حساب الفوائد على الأقساط الخاصة بسداد تلك العلاوة الخاصة عن السعر المتعارف عليه فى المعاملات الحكومية، حيث أن هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة هى جهة حكومية وليست مؤسسة مالية أو بنك، فقد قامت الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني برفع قضية أمام المحكمة الإقتصادية ضد الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة للإعتراض على نسبة معدل الفوائد المستخدم فى حساب الفوائد على الأقساط المستحقة، وقد قامت المحكمة الإقتصادية بتحويل الدعوة إلى المحكمة الإدارية المختصة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

جهاد السوافطة

نائب الرئيس ورئيس الشؤون المالية ومدير علاقات المستثمرين



تحريراً فى ٩ / ١٠ / ٢٠١٦